179,5 مليون دينار إجمالي المخصصات لدى البنك بنهاية النصف الأول

9,8 ملايين دينار أرباح «التجاري» في النصف الأول بنمو 53٪

- الدعيج: نواصل التركيز على الجودة النوعية للأصول وتطوير الخدمات الرقمية
- نسبة القروض غير المنتظمة «صفر».. تعكس إستراتيجية البنك الحصيفة
- 75,7٪ نسبة التكويت لدينا نهاية يونيو 2019 وجهودنا مستمرة بتوطين الوظائف

الشيخ أحمد الدعيج

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح صافية بلغت 9,8 ملايين دينار بالنصف الأول من 2019، بنمو 53٪ مقارنة بالربحية الصافية المحققة عن نفس الفترة من 2018 والتي بلغت 6,4 ملايين دينار.

وأوضح البنك في بيان صحافي، أن الأرباح التشغيلية بلغت 58,3 مليون دينار قبل استقطاع المخصصات، مقارنة بأرباح تشغيلية مقدراها 54,1 مليون دينار عن النصف الأول من 2018 بزيادة نسبتها 7,8٪.

كما شهد البنك نموا قويا في كل قطاعات أنشطة أعماله الأساسية وكذلك على مستوى الإيرادات المحققة، إذ ارتفع حجم القروض بنسبة 9٪ لتبلغ 2,45 مليار دينار وارتفع حجم الاستثمار في الأوراق المالية بنسبة 2٪ ليبلغ 560 مليون دينار.

كما بلغت إيرادات التشغيل 84 مليون دينار مسجلة زيادة نسبتها 8٪، حيث ارتفعت إيرادات الفوائد بنسبة 4,7٪، وارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 4٪، وكذلك شهدت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية زيادة بنسبة 33٪.

جودة الأصول

وتعقيبا على النتائج المالية التي حققها البنك، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد الدعيج ان البنك يواصل جهوده الرامية إلى التركيز على الجودة النوعية لأصوله، بالإضافة إلى التركيز على الخدمات المصرفية الرقمية والكفاءة التشغيلية وتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

وكشف الدعيج ان الأرباح التشغيلية بلغت 58,3 مليون دينار خلال النصف الأول، حيث قام البنك، إعمالا لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص جزء من هذه الأرباح التشغيلية لتعزيز قاعدة المخصصات المتوافرة لديه، مبينا أن إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية قد بلغ 179,5 مليون دينار كما في 30 يونيو 2019.

مواصلة النمو

وأوضح أن صافي النمو في حجم القروض خلال السنة الأخيرة بلغ أكثر من 300 مليون دينار، مشيرا إلى أن البنك سيواصل هذا الزخم ووتيرة النمو المتزايدة في أنشطة أعماله المصرفية وكذلك سيستمر في تمويل المشاريع الرئيسية التي تمثل أهمية كبرى للكويت وكذلك منح التمويل اللازم لمجموعات وشركات الأعمال المحلية.

ولفت إلى أن البنك مستمر في سياسته المتشددة تجاه المحافظة على الجودة النوعية لأصوله خلال 2019 والسنوات اللاحقة، من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة.

وأضاف الدعيج أن معدل كفاية رأس المال بلغ 18,1٪ كما في 30 يونيو 2019، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11,4٪، ونسبة صافي التمويل المستقر 107,2٪ ونسبة تغطية السيولة 182٪، مؤكدا أن هذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي.

وأوضح أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع إلى سياسته الحصيفة التي تهدف إلى تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة، مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالح البنك، مؤكدا في هذا الصدد أن القروض غير المنتظمة التي بقيت عند نسبة «صفر» تعكس وبشكل واضح إستراتيجية البنك في هذا الاتجاه.

التحول الرقمي

من جانب آخر، أكد الدعيج أن البنك يواصل جهوده الحثيثة وبشكل متواصل نحو تطوير واستدخال النظم والخدمات المصرفية الرقمية، بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء والتي تمكنهم من إجراء العديد من المعاملات بلمسة واحدة من خلال النظم الآلية المتطورة، فضلا عن مواصلة البنك الاستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة ورأسماله البشري بما يحقق الرضا التام للعملاء ويتجاوز توقعاتهم.

وأشار في هذا السياق إلى المبادرات الجديدة التي اتخذها البنك خلال الربع الثاني من 2019 والسمات والخصائص الجديدة التي تم استحداثها وإضافتها إلى الخدمات والنظم الإلكترونية ومنها تعديل حدود التحويلات عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، وكذلك تغيير نمط الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالجوانب الأمنية للدخول على الخدمات الإلكترونية عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين».

بالإضافة إلى تعديل رقم الهاتف النقال (باستخدام رمز التحقق لمرة واحدة) لعمليات المشتريات التي تتم عن طريق الكي نت وذلك عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، واسترجاع اسم المستخدم عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، وإعادة تفعيل اسم المستخدم عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري «أون لاين»، وخدمة T_Pay للعملاء غير الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهوده المستمرة تجاه توطين الوظائف، قام البنك بزيادة العمالة الكويتية لتصل نسبتها إلى 75,7٪ من إجمالي القوى العاملة لدى البنك في يونيو 2019.

أرقام ذات دلالة

- 58,3 مليون دينار الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنمو 7,8٪.
- 9٪ ارتفاعا بحجم محفظة القروض إلى 2,45 مليار دينار.
- ارتفاع حجم الاستثمار بالأوراق المالية 2٪ إلى 560 مليون دينار.
- 84 مليون دينار إيرادات التشغيل بنمو 8٪.. و4,7٪ نمو إيرادات الفوائد.
- 18,1٪ معدل كفاية رأس المال.. و11,4٪ نسبة الرفع المالي.
- 107,2٪ نسبة صافي التمويل المستقر.. و182٪ نسبة تغطية السيولة.

المشروع بقيمة 6 مليارات دولار وسيعالج 230 ألف برميل يومياً من النفط

الهذيلي: «مصفاة الدقم» تستكمل 25٪ واختبارات التشغيل نهاية 2021

رويترز: قال الرئيس التنفيذي لشركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية سالم الهذيلي ان الشركة العمانية استكملت ما يزيد على 25٪ من مشروع بقيمة 6 مليارات دولار، حيث سيكون قادرا على معالجة 230 ألف برميل يوميا من النفط الخام عند الانتهاء منه.

وتدير «مصفاة الدقم» مشروعا مشتركا بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية، ويقع على مساحة 900 هكتار في منطقة الدقم الصناعية بسلطنة عمان. ونقلت إذاعة «الوصال» العمانية عن الهذيلي قوله ان الشركة ستجري اختبار تشغيل بنهاية 2021، مضيفا أن المشروع تموله 29 مؤسسة مالية من 31 دولة.

ومنطقة الدقم الصناعية أكبر مشروع اقتصادي منفرد في سلطنة عمان، وتأتي في إطار جهود البلاد لتنويع موارد اقتصادها وتقليص اعتماده على إيرادات النفط.

عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال

«التجارة»: تقديم ميزانيات الشركات إلكترونياً

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، عن تفعيل خدمة تقديم ميزانية شركات الأشخاص عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال kbc.gov.kw.

وقالت «التجارة» في بيان صحافي، إن هذه العملية تتضمن تقديم البيانات المالية من خلال الموقع الإلكتروني مركز الكويت للأعمال، وتحميلها على شكل ملف بصيغة PDF دون الحاجة لأخذ موعد لتقديمها بشكل ورقي.

وأوضحت ان هذا الإجراء يشمل جميع شركات الأشخاص وبالذات شركات الشخص الواحد وشركات ذات المسؤولية المحدودة، لافتة إلى أنه تم ضم جميع شركات الأشخاص باستثناء الشركات المساهمة.

وذكرت أنه «سيتوافر من خلال هذا الإجراء جميع البيانات المالية للشركة من خلال النظام الإلكتروني بحيث يمكن المراجعة والبحث والرجوع للبيانات المالية في اي وقت وبسهوله ويسر». وأشارت «التجارة» إلى أن هذه البيانات متاحة حاليا فقط للوزارة وخصوصا قسم الميزانيات في إدارة شركات الأشخاص، مبينة انه في المستقبل القريب سيتم إجراء تحسينات أفضل بالنسبة للعميل ومكتب التدقيق المحاسبي والوزارة.

وأكدت ان هذا الإجراء هو أحد أهم إجراءات تحسين بيئة الأعمال، فمن خلاله لا يحتاج العميل أخذ موعد والانتظار ولا يحتاج للمراجعة وتبعاتها من استهلاك للوقت والازدحام المروري وأيضا هو اختصار وتقليص مدة إنجاز المعاملة من قبل الموظف.

وأوضحت انه «يمكن للعميل تقديم هذه البيانات المالية والاستفادة من هذه الخدمة في اي وقت ومن اي مكان وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال kbc.gov.kw»، لافتة إلى أن شركات الأشخاص ملزمة بتقديم البيانات المالية بالإضافة الى الشركات الجديدة. وأضافت، أنه بهذا الإجراء يتحول تقديم الميزانية للشركات إلى إلكتروني كامل، بدلا من تقديم ورقي يحتاج الى موعد وانتظار ودور ومراجعة صاحب العلاقة الذي كان يستغرق نحو 3 أسابيع، مبينة ان هذا الإجراء يقلص هذه المدة إلى يوم واحد وعلى الأكثر 3 أيام، حيث يتم الرد خلالها على العميل.

تعرَّف على العوامل الأكثر تأثيراً بأسعار النفط

كشفت وكالة الطاقة الدولية عن عزمها خفض التوقعات بشأن الطلب على النفط نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، كما أن الاقتصاد الصيني سجل أقل وتيرة نمو فصلية في 3 عقود خلال الربع الثاني، وذلك بالتزامن مع تباطؤ نمو بعض الاقتصادات المتقدمة، الأمر الذي يلقي بظلاله على تحرك أسعار النفط، وفقاً لتقرير نشرته «أويل برايس». وأشارت الوكالة إلى أنه حال اتجاه الاقتصاد العالمي نحو مزيد من التباطؤ في النمو، فإن التوقعات ستكون أكثر سلبية بشأن النفط خلال الأشهر المقبلة، وبعد أسبوع من التنبؤ بأن يسجل الطلب العالمي نموا بنحو 1,2 مليون برميل يوميا هذا العام، أوضحت الوكالة أنها ستخفض هذه التوقعات إلى 1,1 مليون برميل يوميا.

عوامل عدة

صدرت بيانات سلبية في الآونة الأخيرة بداية من تباطؤ النشاط الصناعي في قطاع السيارات إلى انخفاض مبيعات المركبات وتباطؤ حركة التجارة العالمية، ومع ذلك، يرى محللون أن الطلب على النفط سيرتفع في النصف الثاني هذا العام في ظل تعاف متوقع ـ ولو قليلا ـ في الاقتصاد العالمي.

وتشير التوقعات إلى أن الاحتياطي الفيدرالي سيخفض معدل الفائدة قريباً، الأمر الذي سيعني المزيد من التحفيز للاقتصاد الأكبر في العالم، كما اتخذت بنوك مركزية عالمية قرارات بخفض الفائدة مؤخرا. من بينها، البنوك المركزية في كوريا الجنوبية وإندونيسيا وجنوب أفريقيا، والتي خفضت جميعها معدلات الفائدة، وأفاد محللون بأن تخفيف السياسات النقدية من خلال منح المزيد من الحوافز للاقتصادات سوف يؤثر على أسعار النفط. في تلك الأثناء، تذبذبت أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض اعتمادا على حجم التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وأيضا على سير المفاوضات التجارية بين أميركا والصين، وتسبب هذان العاملان بشكل خاص في دفع أسعار الخام نحو الارتفاع.

مشهد ضبابي

في الوقت الحالي، تبدو الصورة بشأن إيران ضبابية، فقد أسقطت أميركا «درون» تابعة لها، ومع ذلك، أبدى الطرفان انفتاحا على المفاوضات، وعرضت الخارجية الإيرانية مؤخرا السماح بتفتيش مواقعها النووية في مقابل رفع العقوبات الأميركية، وفي ظل التلميح بالتفاوض، تراجعت أسعار النفط. على ما يبدو، فإن التوترات التجارية بين أميركا والصين لا تشهد تراجعا في حدتها، فعلى الرغم من استئناف المفاوضات، إلا أن الرئيس «دونالد ترامب» أكد أن الطريق لا يزال طويلا قبل الحديث عن اتفاق مع بكين، وسوف يؤدي ذلك إلى ضغوط على الاقتصاد، وبالتالي، تراجع أسعار الخام.

وتشير التوقعات إلى أن هذين العاملين على وجه الخصوص سوف يواصلان تأثيرهما على أسعار النفط في المدى القريب، وتوقع «بنك أوف أميركا» أن يتم التداول على «برنت» في النطاق بين 60 و67 دولارا للبرميل.

وأكد البنك أن سوق النفط سوف يتعرض لتقلبات في ظل التكهنات بخفض الفائدة من جانب عدد من البنوك المركزية العالمية، وفي ظل اقتراب مخزونات الخام قرب متوسطها لخمس سنوات لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن سوق النفط متوازنة نسبيا، والنتيجة أن «برنت» سيستقر قرب النطاق المذكور.

لن تصمد أسعار النفط في هذا النطاق لفترة طويلة، فهناك عامل آخر يلوح في الأفق، ألا وهو القواعد الجديدة للمنظمة البحرية الدولية بشأن الوقود حيث من المنتظر خفض الحد المسموح به للكبريت في الخام.